

## دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة

علاي مليكة بوروية فهيمة بنشوري نسبية

**ملخص:** تعد المسؤولية الاجتماعية بمثابة مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات وهي صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة عليها عبر تجسيد دورها الاجتماعي والأخلاقي في حماية البيئة، المجتمع وجميع الأطراف المتعاملة معها، وتأتي هذه الدراسة لإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التأصيل النظري لكل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتمثلت نتائج الدراسة في إثبات دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توضيح أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متكاملين والعلاقة بينهما ترابطية ذات شكل دائري ومستمر فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سيكون لها تأثير على استدامة المؤسسة وبيئتها على المدى الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** مسؤولية اجتماعية، تنمية مستدامة، تقرير GRI، مواصفة عالمية ايزو 26000.

### **Abstract:**

Social responsibility is an optional initiative of the institutions, a form of social suitability, through the embodiment of its social and moral role in the protection of the environment, the society and all parties involved. This study aims to highlight the role of social responsibility in achieving sustainable development through the conceptualization of Social responsibility and sustainable development. The results of the study were to demonstrate the role of social responsibility in the achievement of sustainable development by clarifying that social responsibility and sustainable development are complementary, The first is to integrate social and environmental concerns into business activities and the second is to reconcile the economic, social and environmental aspects, and that the achievement of the objectives of corporate social responsibility will have an impact on the sustainability of the institution and its environment in the long term.

**Keywords:** Social Responsibility, Sustainable Development, Global Reporting ini ISO 26000.

### **مقدمة:**

لقد عرف محيط المؤسسة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة وسريعة على المستوى الاقتصادي، التكنولوجي وحتى السياسي والاجتماعي، هذه التحولات فرضت على العديد من المؤسسات توسيع نطاق أعمالها مما يضعها في موقف يجعلها بحاجة ماسة للتكيف مع هذه التحولات، ففي ظل تزايد الاهتمامات بالبيئة والمجتمع من مختلف المؤسسات غير الحكومية والجمعيات وغيرها من قوى الضغط التي تتعامل معها المؤسسة زادت التطلعات الاجتماعية لهذه الأخيرة وباتت ملزمة

اجتماعيا بالاهتمام بهذه الأطراف وأخذها بعين الاعتبار في تطبيق سياساتها وقراراتها إلى جانب سعيها لتعظيم الأرباح، لأنه لم يعد الربح هو الهدف الوحيد الذي يقودها نحو التميز والاستمرارية.

من هذا المنطلق بات تقييم المؤسسة لا يعتمد فقط على مراكزها المالية وإنما أيضا على انشغالاتها ذات الطابع الاجتماعي والأخلاقي لذا كان لا بد عليها من تبني وانتهاج مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يعد إحدى السبل للاهتمام والاستجابة لاحتياجات البيئة والمجتمع الذي تنشط فيه، كطريقة لتعزيز الاقتصاد الأخضر وخلق ثقافة نمو اقتصادية جديدة وذلك باتخاذ المزيد من الخطوات الطوعية للمساهمة في تنمية وتحسين نوعية حياة الأطراف المتعامل معها والمجتمع ككل اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية موضوع البحث بالتساؤل التالي:

**ما هو دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة؟**

ويندرج تحت عل هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؟

ومحاولة للإلمام بحديثيات موضوع البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث عناصر هي:

أولاً: المسؤولية الاجتماعية: مقارنة نظرية؛

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛

ثالثاً: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة.

**أولاً: المسؤولية الاجتماعية: مقارنة نظرية**

تعمل مؤسسات الأعمال في بيئة واسعة تؤثر وتتأثر بها حيث تتشابك فيها العلاقات مع عناصر المجتمع المختلفة، كما أن المجتمعات اليوم أصبحت تتطلع إلى الحصول على المزيد من المساهمات الاجتماعية التي تقدمها تلك المؤسسات، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع المهمة التي أثارَت ولا تزال تثير جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية حيث تشعبت البحوث في إطار المسؤولية الاجتماعية وطرحَت وجهات نظر متعددة؛ وسنحاول فيما يلي التطرق إلى جوانب مختلفة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من تعريف، تطور، أهمية وأبعاد.

**1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لاختلاف الدراسات والأبحاث العلمية وسنتطرق إلى بعض

منها فيما يلي:

- أشار الغالبي والعامري (الغالبي و العامري ، 2008، صفحة 49) إلى أن Peter Drucker عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام مؤسسة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". ولقد بين هذا التعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية من جانبها البسيط والشامل وشكل منطلقا لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعا لدراسة الموضوع.
- في حين (Filho, Pociovalisteanu, & Al-amin, 2017, p. 217) عرفها بأنها "الالتزام الطوعي المستمر للمؤسسة بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين حياة القوى العاملة وأسرههم، إضافة للمجتمع المحلي والمجتمع ككل".
- أما (Growther & Guler , Corporate Social Responsibility , 2008, p. 11) فقد بين طبيعة هذه الالتزامات والاهتمامات التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار إلى جانب تحقيقها للربح فعرّفها بأنها "هي الفلسفة التي تدمج فيها المؤسسة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها وثقافتها واستراتيجيتها وعملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي وذلك بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة من أجل إنشاء ممارسات أفضل داخلها".
- ووفقا ل (Dupont , Ferauge , & Giuliano, 2013, p. 145) فالمفوضية الأوروبية 2001 عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها "لا تعني فقط الوفاء الكامل بالالتزامات القانونية المعمول بها بل تتجاوز أيضا إلى الاستثمار في رأس المال البشري، البيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة".
- وحسب المنظمة الدولية للمعايير ISO26000: "المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المؤسسة عن آثار قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة، القانون المعمول به وبما يتماشى مع قواعد السلوك العالمية". (أبو النصر ، 2015، الصفحات 33-34).
- انطلاقا من التعاريف السابقة فالمسؤولية الاجتماعية تمتد إلى اتجاهين أحدهما داخلي يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية العمل، والآخر خارجي يعمل على معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، المساهمة في خلق قيم وأنماط اجتماعية ايجابية في المجتمع من جهة وفي تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

## 2- تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأسباب الاهتمام بها:

لقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كنتيجة طبيعية لإخفاق المؤسسة في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ومصالح الأطراف الأخرى، وللمشكلات الكثيرة والأزمات العديدة التي ارتبطت بحريتها ونظرتها الضيقة لمصلحتها الذاتية على حساب المجتمع الذي تعمل فيه، لهذا لم يكن ممكنا الاستمرار خاصة بعد أن بدأت المؤسسات تواجه ظروفا جديدة ووعيا اجتماعيا وبيئيا ومفاهيم جديدة تقوم على المسؤولية الاجتماعية من أجل مراعاة مصالح الأطراف الأخرى ومصلحة المجتمع.

إن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية راجع إلى التغيرات المهمة والإضافات التي أدت إلى إثراء هذا المفهوم، وقد حدد

Hay et all... ثلاث مراحل لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي: (نجم، 2006، الصفحات 127-128)

أ- مرحلة تعظيم الأرباح (1800-1920): وفي هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح، التوجه نحو المصلحة الذاتية، وأن النقود والثروة هي الأكثر أهمية، ورفع شعار "ما هو جيد لي جيد للدولة" مع اعتقاد أن رجال الأعمال

يمتلكون هدفا واحدا وهو تحقيق الربح؛ وكان العالم الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل (سنة 1976) Milton Friedman هو المدافع الأقوى عن مسؤولية المؤسسات المحدودة في المجتمع وكانت حجته الأساسية التي تبناها طوال حياته المهنية هي أن المؤسسات التجارية لديها مسؤولية واحدة فقط تجاه المجتمع: تعظيم الأرباح للمساهمين. (Idowu & Louche, 2011, p. 89).

إلا أن هذه الفكرة لم تصمد طويلا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم مثل: انخفاض الأجور، ظروف العمل الغير ملائمة، تأثيرات نقابات العمال، ... ليكون هناك منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية.

ب-مرحلة إدارة الوصاية (من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات): وفيها كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين، العاملين، المستهلكين،... والشعار المعمول به هو "ما هو جيد للمؤسسة جيد للدولة"؛ أي توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، وأن تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المؤسسة ونجاحها.

ج- مرحلة إدارة نوعية الحياة (من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر): في هذه الفترة كانت المسؤولية الأساسية للأعمال تقوم على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود وهذا ما يحقق المصلحة الذاتية للمؤسسات ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، وأن "ما هو جيد للمجتمع جيد للدولة"؛ والمعنى من تسميتها مرحلة نوعية الحياة هو تقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة، تحقيق نتائج مباشرة أو غير مباشرة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وانعكاساته على جوانب متعددة في المجتمع.

وقد أدت العديد من العوامل والتأثيرات إلى زيادة الاهتمام المكرس بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة من بينها: (Paul , 2007, p. 7)

- العولمة: تزيد العولمة على نحو متزايد اهتمامات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المتعلقة بممارسات إدارة الموارد البشرية، حماية البيئة، الصحة والسلامة؛
- الحوكمة: قامت الحكومات والهيئات الحكومية الدولية كالأمن المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها بوضع مختلف الاتفاقات والمبادئ التوجيهية التي تحدد المعايير لما يعتبره سلوك عمل مقبول، وكثيرا ما تعكس هذه المبادئ الأهداف والقوانين المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بحقوق الانسان والبيئة ومكافحة الفساد.
- تأثير قطاع المؤسسات: إن حجم المؤسسات وعددها وقدرتها في التأثير على النظم السياسية والاجتماعية والبيئية بالنسبة للحكومات والمجتمع المدني يثير تساؤلات حول النفوذ والمساءلة، فهذه المؤسسات عبارة عن سفراء عالميون فكيفية تصرفهم تصبح مسألة ذات أهمية متزايدة؛
- الاتصالات: تساهم أوجه التقدم في تكنولوجيا الاتصالات في تيسير تتبع الأنشطة المؤسسية ومناقشتها، فعلى الصعيد الداخلي يمكن تسهيل عملية الإدارة والتغيير وعلى الصعيد الخارجي يمكن للمؤسسات غير الحكومية ووسائط الإعلام وغيرها تقييم المؤسسات على الممارسات التجارية التي تعتبرها إما إشكالية أو نموذجية؛

- أخلاقيات العمل: ساهمت العديد من الانتهاكات الخطيرة والفضائح الأخلاقية للمؤسسات التي أدت إلى إلحاق الضرر بسعر أسهمها، الموظفين، المساهمين، المجتمعات المحلية والبيئة في انعدام مستوى الثقة العامة بها، مما أدى بالمؤسسات إلى السعي لبذل مجهودات لاسترجاع الثقة وتطوير ممارساتها للاهتمام بالمجتمع الذي تعمل فيه؛
- أداة الأعمال: تدرك المؤسسات أن اعتماد نهج فعال للمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يقلل من مخاطر اضطرابات الأعمال، خلق فرص جديدة، الدفع نحو الابتكار، تعزيز سمعة المؤسسة والعلامة التجارية وأيضا تحسين الكفاءة.

### 3- أهمية التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يكتسي الدور الاجتماعي للمؤسسة أهمية متزايدة لأن فلسفة مسؤوليتها المستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل يجعل أهمية هذه الفلسفة تظهر من خلال الفوائد التي تعود بها على الأطراف ذات المصلحة معها، وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني هذا الدور تتمثل في: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 82)

- تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛
  - تخفيض تكاليف التشغيل؛
  - تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية؛
  - زيادة الإنتاجية والجودة؛
  - زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم؛
- إضافة إلى: (البكري، 2001، صفحة 53)
- القوانين والتشريعات لا يمكنها استيعاب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، إلا أنه بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال ستمثل قانونا اجتماعيا؛
  - عدم قيام مؤسسات الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها فإنها ستفقد الكثير من قوتها التأثيرية عليه؛
  - تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به المؤسسة من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.

### 4- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يحدد ضمن بحوثه الرائدة أربع أبعاد للمسؤولية الاجتماعية في شكل هرمي متسلسل يبين طبيعة مسؤوليات المؤسسة تجاه المجتمع ، فالمسؤولية عنده هي حاصل مجموع الأبعاد الأربعة، وتتمثل هذه الأبعاد في: (Carroll, 2016, pp. 2-3)

1. البعد الاقتصادي: تتحمل المؤسسة مسؤولية اقتصادية تجاه المجتمع الذي يسمح بتواجدها واستدامتها أي تقوم بالعمل بكفاءة وفعالية لتحقيق الأرباح من خلال تقديم سلع وخدمات تلبي احتياجات الزبائن مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى وذلك بالاستناد لمبادئ المنافسة العادلة والاستفادة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق الضرر بالبيئة والمجتمع.

2. البعد القانوني: ويمثل في التزام المؤسسات بالقوانين واللوائح التي تنظم جوانب عملياتها وتعكس وجهة نظر المجتمع كقوانين حماية المستهلك، حماية البيئة، قوانين العمل... ومن بين التوقعات الهامة للأعمال التجارية: الأداء بطريقة تتفق مع توقعات الحكومة والقانون، الوفاء بجميع الالتزامات القانونية تجاه جميع أصحاب المصلحة، توفير المنتجات التي تلبى على الأقل الحد الأدنى من المتطلبات القانونية؛ ويعتبر الباحثون كلا من البعد الاقتصادي والقانوني القاعدة الأساسية لبروز الدور الاجتماعي الأكبر في المستويين الآخرين.

3. البعد الأخلاقي: وتتمثل المسؤوليات الأخلاقية للمؤسسة بالتوقع المجتمعي بإدارة شؤونها بطريقة عادلة ومنصفة أي التوقع بأكثر من مجرد الامتثال للقانون وبذل جهود استباقية لاستباق معايير المجتمع وتلبيتها حتى وإن لم تكن هذه المعايير قد سنت من طرف القانون. (Kuyanova , 2012, p. 178)

4. البعد الخيري أو الطوعي: وتتمثل في مساهمة المؤسسة في الدعم الخيري للبرامج التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي أو الدولة ككل، التبرع بالخبرة والوقت لمعالجة قضايا جديدة بالاهتمام كطريقة عملية للإثبات مواطنها الصالحة. (Kuyanova , 2012, p. 179)

#### ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

في ظل التغيرات المتسارعة الناجمة عن العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في بيئة المؤسسة أصبح لزاما على هذه الأخيرة إعادة التفكير في فكرة تعظيم الأرباح وضمان استمراريتها، هذه الاستمرارية التي ترتبط بشكل كبير بضرورة تبني استراتيجيات وسياسات تنموية تضمن كلا من تحقيق رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه من جهة والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، وعليه لا بد على المؤسسة تحمل مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية بما يضمن تدفق الأرباح والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ضمن مفهوم التنمية المستدامة؛ ضمن هذا السياق سنحاول إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة من حيث التعريف، الأبعاد وأهمية تقارير الاستدامة والمواصفة العالمية ISO26000.

#### 1- تعريف التنمية المستدامة

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره لما لهذا الموضوع من أهمية، فقد عرفت التنمية بأنها "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي تشتغل فيه المؤسسة" (جديدي و جديدي ، 2017، صفحة 7)، وبناءا على تقرير Brundtland الذي نشر سنة 1987 والذي أعد من قبل الأمم المتحدة بناءا على التحقيقات في المخاوف بشأن الاستراتيجيات الطويلة للتنمية فقد قدمت توصيات للتعاون بين الدول مع الاعتراف بالترابط بين الأفراد، البيئة الطبيعية والموارد وكذا المجتمع الدولي، وعلى ذلك الأساس قدمت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية (CMED) تعريفا للتنمية المستدامة على أنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحق الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها كذلك، وهدفها تحديد الطرق المثلى لتحقيق البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للنشاط الاقتصادي" (Growther , Seifi , & Moyeen, 2018, p. 24)؛ بين هذا التعريف أنه في ظل التنمية تزداد مسؤولية المؤسسة ولا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وأدائها يصبح أكثر شمولية كونه سيمس البعد الاجتماعي والبيئي إلى جانب البعد الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في هذه الأنظمة.

## 2- أبعاد التنمية المستدامة

تتحقق استدامة المؤسسة من خلال التزامها فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية إلى جانب القضايا الاقتصادية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال، ويعتبر تكامل وتفاعل هذه القضايا الجوهر الحقيقي لأي منظومة التي تسعى لتحقيق الأركان والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وفيما يلي شرح هذه الأبعاد:

1. البعد الاقتصادي: تتطلب التنمية المستدامة أو المتوازنة ترشيد المناهج الاقتصادية من تحقيق للعدالة الاقتصادية وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، أما فيما يخص العدالة الاقتصادية فتعني تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة والتوزيع العادل للموارد وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق، وأما فيما يخص إيقاف تبديد الموارد الطبيعية فيتطلب تغيير أنماط الاستهلاك التي تعمل على تقليل تبديد الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، (طراف ، 2012، صفحة 107) ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم الإضرار بالبيئة وعدم تصدير الضغوطات البيئية إلى البلدان النامية.

2. البعد الاجتماعي: يعتبر البعد الاجتماعي أساس الاستدامة، وحتى تبقى هذه التنمية مستمرة يجب أن تراعي جميع شرائح المجتمع، وجوهر هذا البعد التخفيف من حدة الفقر للفئات المستضعفة، ولا يكفي الاعتماد على البعد الاقتصادي والاكتفاء بما تحققه المؤسسة من أرباح، بل يجب إشراك المجتمع وإعطاءه الأهمية في سياسات المؤسسة الإنتاجية والتسويقية، هذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي (غنيم وأبو زنت، 2010، صفحة 19)، ويدخل ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مشاركة الناس الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وفرصة المجتمع من إدراج اهتماماته في أنشطة المؤسسات، وبذلك تصبح المشاركة الجماهيرية من الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتوازنة.

3. البعد البيئي: تعد البيئة المحيط الذي نعيش فيه وتعيش فيه جميع الكائنات الحية، ولذلك وجب المحافظة عليها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يتم ذلك إلا باتخاذ الإنسان موقفا إيجابيا تجاه البيئة الطبيعية، من حيث الاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها والمحافظة عليها من الإهدار والاستنزاف، وعدم تلويثها وصيانتها والمحافظة على تجددها واستدامتها لفائدة الأجيال المتعاقبة ويدخل ضمن البعد البيئي كل من النظم الإيكولوجية، استخدام الطاقة، التنوع البيولوجي، والتربية البيئية (دعيس، 2006، صفحة 476).

## 3- أهمية تقارير الاستدامة والمواصفة العالمية ISO26000 في التنمية المستدامة

تمثل المبادرات والمواصفات العالمية التي تتبعها المؤسسات كأدوات مساعدة لتشجيعها على تبني المسؤولية الاجتماعية وكوسيلة للتواصل والاستجابة الطوعية لاحتياجات المجتمع وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاجتماعيين والاقتصادي والبيئي؛ ومن بين هذه المبادرات والمواصفات العالمية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية: المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، مواصفة الايزو 26000.

أ- المبادرة العالمية لإعداد التقارير: The Global Reporting Initiative (GRI) وتدعى كذلك بمبادرة الإبلاغ العالمية، حيث قامت هذه المبادرة بإنشاء قاعدة للإبلاغ على شبكة الأنترنت واقترحت مؤشرات تهدف من خلالها خلق اقتصاد عالمي مستدام تدير فيه المؤسسات أداؤها بطريقة مسؤولة وتقدم تقاريرها بشفافية، تشمل هذه المؤشرات: (العايب ، 2011، صفحة 120)

✓ المؤشر الاقتصادي: يشمل الأبحاث والتطوير، الانتاجية والاستثمار في العنصر البشري؛  
✓ المؤشر البيئي: يشمل تأثير أنشطة المؤسسات على الماء، الهواء، الأرض، التنوع الحيوي والصحة؛  
✓ المؤشر الاجتماعي: يشمل الإفصاح عن معلومات حول الصحة، الأمان ومراعاة حقوق الانسان في أماكن العمل.  
تخضع المؤسسات لضغوط متزايدة لتقديم تقارير عن تأثيرها على المجتمع ومعالجتها للقضايا الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لمعرفة مدى مساهمتها في التنمية المستدامة، حيث يمكنها من خلال إصدار لتقارير الاستدامة تحقيق عدة مكاسب منها: (جديدي و جديدي ، 2017، صفحة 7)

- تعزيز فهم كافة المخاطر والفرص التي تواجه المؤسسة؛
- تبسيط الاجراءات وتقليل التكلفة وتحسين الكفاءة؛
- تجنب التورط في القضايا البيئية والاجتماعية الفاشلة؛
- إثبات قدرة المؤسسة على التأثير والتأثر بالتوقعات حول التطور المستدام؛
- تحسين السمعة والولاء للاسم التجاري.

ب- المواصفة القياسية العالمية للمسؤولية الاجتماعية ISO26000: هي مواصفة دولية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والوسائل التي تمكن المؤسسات من إدخال هذا المفهوم ضمن الاستراتيجيات والآليات والعمليات بها، وهي مواصفة اختيارية لا يعمل بها لأغراض الترخيص أو التشريع أو لإبرام أي صفقات موجهة لمساعدة المؤسسات على تبني مفاهيم التنمية المستدامة وتشجيعها على تجاوز الواجبات القانونية التي تتعرض لها، وقد حددت منظمة ISO سبعة مواضيع أساسية للمواصفة القياسية ISO26000 هي: (International Organization for Standardization, 2019, p. 9)

- الحوكمة المؤسسية: وتشمل الشكوى القانونية، المحاسبية، التصرف الأخلاقي؛
- الحقوق الانسانية: وتشمل حقوق الانسان، تجنب التواطؤ، حل المظالم، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- ممارسات العمل: التوظيف، أحوال العمل والحماية الاجتماعية، الصحة والسلامة، .... ؛
- البيئة: وتشمل منع التلوث، تدعيم وتحفيز الاستهلاك والإنتاج المستدام، الاستخدام المستدام للموارد، تعظيم قيمة الخدمات البيئية؛
- ممارسات التشغيل العادلة: محاربة الفساد، التنافس العادل، احترام حقوق الملكية، .... ؛
- قضايا المستهلك: حماية صحة وسلامة المستهلكين، وجود نظام لإرجاع واستبدال المنتج، تقديم سلعة نافعة؛



- إشراك وتنمية المجتمع المحلي: الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي، التعليم والثقافة، المساهمة في أنشطة المجتمع، إيجاد فرص العمل وتنمية المهارات، تطوير التكنولوجيا والوصول إليها.

### ثالثا: دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد فلسفة المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسة الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة ذلك أن البعض يعتبرها بأنها التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة؛ وسنحاول فيما يلي تبيان طبيعة العلاقة بينهما، أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات.

#### 1- طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

وقد حظيت العلاقة بين هذين المفهومين بالاهتمام في الأونة الأخيرة، وأصبحت المؤسسات تهتم بمسؤوليتها عن أنشطتها من أجل مجتمع أفضل، وقد تعددت الآراء حول طبيعة هذه العلاقة: (انساعد ، وحدو، و أحلام ، 2016، صفحة 21)

✓ فالبعض يرى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال اللاحقة من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافة مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية؛

✓ وفريق ثاني يرى أن التزام المؤسسات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة المرهون بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية أي أن المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التنمية المستدامة؛

✓ في حين يدمج فريق ثالث مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أبعاد التنمية المستدامة، وفريق رابع يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرادفا لمفهوم التنمية المستدامة؛

✓ وآخرون توجهوا لفكرة أن المسؤولية الاجتماعية تمثل دورا استراتيجيا في خلق ثقافة التنمية المستدامة فهي تمثل المستوى الاستراتيجي لمفهوم التنمية المستدامة فسعي المؤسسات نحو تحقيق التكامل بين العائد الاقتصادي (تحقيق الربح)، والعائد الاجتماعي(تحقيق رفاهية المجتمع)، يتطلب بث رسائل تولد ثقافة استغلال الموارد الحالية مع المحافظة عليها لتحقيق احتياجات الأجيال المستقبلية، وهذا يتطلب إدماج المسؤولية الاجتماعية في المستوى الاستراتيجي للمؤسسة.

ومما سبق يمكننا القول أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين متكاملين لا متعارضين والعلاقة بينهما ترابطية ذات شكل دائري ومستمر فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

#### 2- أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المؤسسات

أثبتت الدراسات أن تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سيكون لها تأثير على استدامة المؤسسة وبيئتها على المدى الطويل إلى حد ما، لذا من الأفضل أن يأخذ مسيرو هذه المؤسسات اهتمامات المسؤولية الاجتماعية بعين الاعتبار، على سبيل المثال: "تحسين علاقة المؤسسة مع الجوار" هو هدف من أهداف المسؤولية الاجتماعية الذي ليس له أي تأثير على

المدى القصير على الأداء المالي للمؤسسة فقط، ولكن يمكن أن يكون له تأثير على استدامة المؤسسة على المدى الطويل أو حتى على بقائها وبالتالي على أدائها المستدام. (Critzen & Caillie, 2010)

انتهاج المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات أداة فعالة لتعزيز العلاقات المجتمعية، للمساعدة في التخفيف من حدة الأخطار، تحسين السمعة والوصول إلى أسواق أكثر فعالية، والعناصر الدافعة المهمة في ذلك تتمثل في قادة المؤسسات المسؤولين عن مثل هذه السياسات وترويجها ورصدها بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، وسيقوم قادة المؤسسات المستدامة بتقييم السجل البيئي لعملياتهم التجارية على أساس متماسك قبل حدوث الأزمات، وسيدرجون مدونات قواعد السلوك كتدبير متفاعل ووقائي وسيحددون معايير صحية أعلى من الحد الأدنى لمعايير السلامة والصحة ويشجعون على ممارسات جديدة في أماكن العمل، وسيكون ذلك كفيلاً بإيجاد الآليات والإجراءات للتشاور مع أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها، وسيعزز الحوار الاجتماعي بوصفه أداة للحوار البناء بين الحكومة ومؤسسات أصحاب العمل بالإضافة إلى ذلك يرحب أن تكون مثل هذه السياسات أكثر فعالية عندما تكون مرتبطة بالسياسات الوطنية والدولية عندما تستهدف التنمية المستدامة؛ كما أن قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً علاوة على ذلك المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي (قاسمي ، عربية ، و بلعيد ، 2017، صفحة 9).

## خاتمة

بتغير بيئة العمل العالمية تغيرت متطلبات النجاح و البقاء أيضا إذ أصبح لزاما على مؤسسات الأعمال أن تضاعف جهودها وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقا مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، حيث أصبح تقييم أداء هذه المؤسسات يتعدى الأداء الاقتصادي والمالي إلى بيان مقدار ما ساهمت به تلك المؤسسات في نطاق الاهتمام بالنشاط الاجتماعي والبيئي وتحقيق تنمية مستدامة، فالمؤسسة الناجحة هي التي تستطيع وضع إستراتيجية تراعي من خلالها المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، فالمجتمع هو البيئة التي تنشط بها وبقاؤها مرتبط ببقائه، وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة جوانب أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى المساهمة في التنمية المستدامة وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط فيه، إذ يتحتم عليها اتخاذ المزيد من الخطوات الطوعية من أجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع المحلي والعاملين والمجتمع بصفة عامة، ويعتبر كل المختصين أن هذه المسؤولية جزء من ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فهي الاستراتيجية التي يمكنها من خلالها تحقيق ذلك والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

### قائمة المراجع العربية

- السعيد قاسمي ، سلوى عريبة ، و وردة بلعيد . (ديسمبر، 2017). المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي فعال لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE*.
- ثامر ياسر البكري. (2001). *التسويق والمسؤولية الاجتماعية* . الأردن: دار وائل للنشر .
- رضوان انساعد ، فلاق محمد وحدو، و سميرة أحلام . (2016). الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في بناء الفعل التنموي المستدام . المؤتمر الدولي الثالث حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات . الشلف -الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي .
- روضة جديدي ، و سميحة جديدي . (2017). الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الوادي -الجزائر .
- طاهر محسن منصور الغالبي ، و صالح مهدي محسن العامري . (2008). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال* . الأردن: دار وائل للنشر .
- عامر طراف . (2012). *المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة* . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن العايب . (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة . رسالة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية . سطيف، الجزائر : جامعة فرحات عباس .
- عبود نجم نجم. (2006). *أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال*. الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- عثمان محمد غنيم ، و ماجدة أحمد أبو زنت. (2010). *التنمية المستدامة* . عمان : دار صفاء .
- مدحت محمد أبو النصر . (2015). *المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات* . مصر : المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة . جنيف: منشورات الأمم المتحدة.
- يسرى دعبس. (2006). *البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول* . البيطاش سنتر للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع الأجنبية

- Carroll, A. B. (2016, 3 1). Carroll's Piramid of CSR: Taking Another look . *Carroll International Journal of Corporate Social Responsibility* .
- Dupont , C., Ferauge , P., & Giuliano, R. (2013, 12). The Impact of Corporate Social Responsibility on Human Resource Management: GDF SUEZ's Case. *International Busniness Research*.
- Filho, W. W., Pociovalisteanu, D. M., & Al-amin, A. (2017). *Sustainable Economic Develoment: Green Economy and Green Growth*. Switzerland : Springer International Publishing.
- Growther , D., & Guler , A. (2008). *Corporate Social Responsibility* . Ventus Publishing .
- Growther , D., Seifi , C., & Moyeen, A. (2018). *The Goals of Sustainable Development: Responsibility and Governance*. Australia : Springer Nature .
- Idowu, S. O., & Louche, C. (2011). *Theory and Practice of Cororate Social Responsibility*. London: Springer Verlag Berlin Heidelberg Dordrecht .
- International Organization for Standardization. (2019, 3 13). *Guidance on Social Responsibility*. Retrieved from [www.iso.org](http://www.iso.org).
- Kuyanova , O. Y. (2012). Corporate Social Responsibility: Principles, Mechanisms and Controles. *Бюлетень Міжнародного Нобелівського економічного форуму*.
- Paul , H. (2007). *Corporate Sociall Responsibility: An Implementation Guide for Business*. Canada : International Institute for Sustainable Development.